الأنباء
الاحد 28 اكتوبر 2012

لامبلي: الحكومة شأن لبناني داخلي

الحريري يحصر السجال مع جنبلاط بشخصه و14 آذار تلوح بإحياء ملف مطار رينيه معوض

اجراءات امنية للجيش في باب التبانة في طرابلس لمواكبة العيد (محمود الطويل)

التدهور المستجد في العلاقة بين الرئيس سعد الحريري والنائب وليد جنبلاط، سجل نقطة واسعة لصالح حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، لكن يبدو ان اللقاءات التي عقدتها قيادات 14 آذار مع سفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ومن ثم مع السفراء العرب، أفضت الى تخلي هؤلاء عن ربط معادلة الاستقرار ببقاء الحكومة الحالية برئاسة نجيب ميقاتي، وهذا التغيير تجلى في الموقف الأميركي المتبدل.

وعلى هذا فإن الكثير من الاتصالات والتحركات يجري تحضيرها للانطلاق بعد عطلة الأضحى، بهدف استكمال «التحول الدولي» كما تراه المعارضة، لمصلحة حكومة حيادية.

ويقول مصدر في المعارضة لـ «الأنباء»، ان على بعض المتخوفين أو القلقين، ويقصد النائب وليد جنبلاط، ان يتذكروا ما كان عليه الوضع في لبنان عشية 14 آذار عام 2005، حيث لم يكن المجتمع الدولي يراهن على المعارضة اللبنانية، ولا يؤمن بقدرتها على فعل شيء، فإذا بالتظاهرة المليونية في ساحة الشهداء تقلب الموازين، وقد تكون الحاجة ماسة الى تكرار تجربة مماثلة، بغية تبديل المشهد على المستويات الداخلية والخارجية.

ويضيف المصدر قائلا: يبقى الرأي العام صاحب القرار الأخير فيما إذا كانت 14 آذار ستفوز في معركتها أم لا، وسيكون مشروع الدولة وسلاح حزب الله عنوانين أساسيين للمعركة التي قد تطول لإسقاط الحكومة والذهاب الى الانتخابات والفوز بها، لتصويب المسار اللبناني برمته.

أما إذا طرأت مستجدات عكسية تخدم بقاء الحكومة الميقاتية، فإن ضغوط المعارضة ستتحول باتجاه آخر، أقله إعادة التركيز على الاستراتيجية الدفاعية، وضمنها مصير سلاح حزب الله، تحت عنوان «وقف آلة القتل» وصولا الى إسقاط الحكومة بالوسائل المشروعة شعبيا وسياسيا، خصوصا انها تخضع عمليا لهيمنة حزب الله.

وتصدرت الأزمة المستجدة بين الحريري وجنبلاط الاهتمامات السياسية لليوم الثاني على التوالي أمس، وقد دخل الرئيس ميشال سليمان على خط المصالحة بين الرجلين اضافة الى شخصيات سياسية أخرى، لكن لا جديد إيجابيا بعد، وتقول مصادر «المستقبل» ان الحريري لم يطلب من جنبلاط استقالة وزرائه، بل قال له ان اغتيال وسام الحسن ليس أمرا عاديا، ما قبله لن يكون كما بعده، ونحن سنذهب باتجاه إسقاط ميقاتي لأنه لا يمكن ان نستمر بهذا النهج، عندها قال جنبلاط إذا تأمن غطاء دولي وسعودي فهذا جيد، ورد الحريري قائلا: نحن سنتحرك وإذا دعمتنا في خطوطنا فسيكون الأمر جيدا، وانتهت المكالمة عند هذا الحد، دون أي استياء، فما الذي حصل كي يتحدث جنبلاط بهذا الكلام وليرد عليه سعد الحريري بهذه الطريقة؟!

مصدر معارض لـ «الأنباء» لطرح سلاح حزب الله حال بقيت الحكومة

وقد امتنع وزراء ومستشارو تيار المستقبل عن الدخول في وقائع الأمور الحاصلة، لأن الرئيس الحريري وعد ان أي موضوع يتعلق بموقف جنبلاط سيتولى شخصيا الرد، بحسب د.غطاس خوري مستشار الرئيس الحريري والذي كان مع الرئيس فؤاد السنيورة ونهاد المشنوق وآخرين في لقاء الرئيس سعد الحريري في جدة.

ويبدو ان حصرية الكلام مع جنبلاط أو عنه بالرئيس الحريري، لم تبلغ الى النائب نهاد المشنوق عضو كتلة المستقبل الذي قال أمس ان السعودية ليست بحاجة لمن يعطيها دروسا من كتاب الأقليات.

المستشار الديبلوماسي للرئيس الحريري محمد شطح قال بدوره إن الحكومة الحالية فقدت ثقة المواطنين بها، معتبرا انه على الحكومة الجديدة أن تبعد لبنان عن تداعيات الثورة في سورية وتخرجه من الاستراتيجيات الإيرانية.

وأضاف تاريخنا مليء بالوهم انه إذا لم نفعل شيئا أفضل.. الآن البلد في خطر وهذا الكلام ليس تهويليا، هذه الحكومة تساعد على المخاطر الموجودة تحت وهم الاستقرار الحكومي.

وتابع يقول: الرئيس ميقاتي ليس هو موضوع الحساب، هو عنده المفتاح، وعليه أن يتوجه نحو العلاج الوطني، ومثل هذا العلاج لا يتم إذا ابقينا الحكومة تحت شعار الاستقرار.

أمين السر العام في الحزب التقدمي الاشتراكي ظافر ناصر أكد امس على الخلاف السياسي بين حزبه وبين تيار المستقبل، خصوصا حول تغيير الحكومة اللبنانية، الذي نرى أنه دون بديل واضح ودون توافق وطني، أمر يدخل البلد في الفراغ والمجهول.

وشدد ناصر على أن الخلاف علني في السياسة مع تيار المستقبل، واضاف في حديث لقناة الجديد، نحن قلنا ان كان هناك من افق واضح لتغيير الحكومة فهو مجرد وسيلة لإدارة شؤون الناس، ونحن على استعداد لذلك من أجل خفض التوتر وحفظ السلم الاهلي لكن ذلك يحتاج إلى توافق وطني والا سنجر البلد إلى مشكلة أخرى.

وعلى صعيد جريمة اغتيال اللواء وسام الحسن، رأى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في لبنان ريدك لامبلي ان الهدف من اغتيال اللواء الحسن هو زعزعة الاستقرار في لبنان وزرع الفتنة بين ابنائه منوها بدعوة رئيس الجمهورية إلى الحوار من أجل الحفاظ على امن واستقرار البلد.

وكرر في حديث لإذاعة «صوت لبنان» التشديد على ضرورة ملاحقة المرتكبين ومعاقبتهم ودعم السلطات اللبنانية ومساعدتها على وضع حد للافلات من العقاب، مؤكدا استمرار الحكومة والمؤسسات الدستورية في القيام باعمالها ودعم مبادرة رئيس الجمهورية الداعية للحوار مع التنويه بأن قيام حكومة جديدة هو شأن داخلي لبناني لا علاقة به لمجلس الأمن.

القيادي في التيار الوطني الحر ناجي حايك لا يرى رابطا بين اغتيال اللواء الحسن وقضية المتفجرات التي نقلها الوزير السابق ميشال سماحة في سورية، وان العماد ميشال عون الموجود الآن في كندا لم ينكر يوما امكان تنفيذ السوريين للجريمة.

هذا وتستمر المنازلة السياسية التي اندلعت منذ اغتيال اللواء وسام الحسن بهدف إسقاط الحكومة لاتزال مفتوحة، ولا يبدو ان ثمة ما سينهيها قريبا.

وقد أشارت معلومات لـ «الأنباء» الى ان قوى 14 آذار تعد لإصدار بيان شامل خلال الأيام القليلة المقبلة تؤكد فيه على ثبات موقفها الرامي الى دعوة الحكومة الى الرحيل وتشكيل حكومة حيادية، كما ستؤكد آلا عودة لهذه القوى عن المعادلة التي وضعتها وهي ان رفض الفريق الآخر لتشكيل حكومة انتقالية قاعدتها بيان وزاري تحت سقف «إعلان بعبدا» الصادر عن هيئة الحوار، سيدفع باتجاه مقاطعة جلسات البرلمان واجتماعات اللجان النيابية.

ولم تستبعد المعلومات ان يتطرق البيان الى ملف مطار بيروت الدولي وإعادة تسليط الضوء عليه مجددا على خلفية اغتيال اللواء وسام الحسن، ووفق قيادي في 14 آذار فإنه لا يعقل ان يتم اغتيال انطوان غانم وجبران تويني ووسام الحسن بعد أقل من 24 ساعة على عودتهم الى لبنان عبر هذا المطار، وبالتالي لم يعد جائزا التغاضي عن إعادة الحياة الى مطار الرئيس رينيه معوض الذي بات بمنزلة الحياة أو الموت.

● بيروت ـ عمر حبنجر ـ محمد حرفوش

تدمير أكثر من 800 منزل لمسلمي الروهينجيا وفرار الآلاف من «الاعتداءات الوحشية»

جثة طافية قبالة قرية باكتاو التي تقطنها اقلية الروهينجيا المسلمة واحرقت بالكامل (رويترز)

عواصم ـ أ.ف.پ ـ د.ب.أ: يتدفق آلاف الاشخاص الهاربين من موجة جديدة لاعمال العنف الدامية بين البوذيين والمسلمين في غرب بورما الى المخيمات المكتظة في سيتوي عاصمة ولاية راخين، كما اعلنت الامم المتحدة لوكالة فرانس برس امس.

فبعد اسابيع من الهدنة في ولاية راخين التي تفرض فيها حالة الطوارىء منذ اولى المواجهات في يونيو، اندلعت اعمال عنف مجددا هذا الاسبوع بين البوذيين من اتنية راخين واتنية الروهينجيا المسلمين الذين تعتبرهم الامم المتحدة من اكثر الاقليات اضطهادا في العالم.

وادت اعمال العنف في يونيو الى تهجير حوالي 75 الف شخص اغلبهم من الروهينجيا الذين مازالوا يعيشون في ظروف بائسة خارج سيتوي في مخيمات تنقصهم فيها المواد الغذائية والعناية. ودفعت المواجهات الجديدة الافا آخرين الى الفرار. وقالت فيفيان تان المتحدثة باسم المفوضية العليا لسلام المتحدة للاجئين «حتى الان، ابلغنا بأن 3200 مهجر جديد قد وصلوا الى وحول مخيمات المهجرين الموجودة في سيتوي. واضافت ان «2500 آخرين في طريقهم» الى هذه المخيمات. وكان المتحدث باسم حكومة راخين وين ميانغ تحدث امس الاول عن وصول ثلاثة الاف من الروهينجيا بحرا الى سيتوي، لكن لم يسمح لهم بالتوجه الى المخيمات وابعدوا الى جزيرة قريبة. وقال المتحدث امس ان «المهجرين مازالوا في الجزيرة، ولا ننوي السماح لهم بالمجيء الى سيتوي». ومن جهة اخرى ذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش في بيان امس حول اعمال العنف الاخيرة انها «تتخوف من ان تكون حصيلة القتلى اكبر» بالاستناد خصوصا الى «تصريحات الشهود الذين فروا من هول المجزرة».

وعبرت «هيومان رايتس» عن القلق على سلامة آلاف المسلمين بعد أن كشفت صور بالأقمار الصناعية تحول تجمع سكاني كان مزدهرا إلى رماد خلال أسبوع من العنف في غرب ميانمار.

وتظهر الصور «دمارا شبه تام» لجزء تقطنه أغلبية مسلمة من كياوكبيو إحدى عدة مناطق في ولاية راخين.

وقالت هيومن رايتس ووتش إن أكثر من 811 من المباني ومنازل القوارب قد سوت بالأرض في كياوكبيو في 24 أكتوبر الجاري مما أجبر كثيرين من الروهينجيا على النزوح شمالا بطريق البحر إلى سيتوي عاصمة الولاية.

وقال فيل روبرتسون نائب مدير المنظمة لشؤون آسيا «يتعين على حكومة بورما سرعة توفير الأمن للروهينجيا في ولاية أراكان (راخين) والذين يتعرضون لاعتداء وحشي».

وبحسب أربعة مصادر من نازحي الروهينجيا فإن عشرات الزوراق المحملة بالروهينجيا الفارين دون طعام ولا ماء من كياوكبيو وهي منطقة صناعية مهمة للصين ومن مناطق ساخنة أخرى حاولت الوصول الجمعة إلى مخيمات النازحين المكتظة في سيتوي عاصمة راخين.

ومنعت قوات الأمن بعض القوارب من الوصول إلى الشاطئ وقالت المصادر بالهاتف إن عددا قليلا من الروهينجيا استطاع الوصول إلى المخيمات.

برلسكوني: الحكم بسجني سياسي لا يحتمل

روما ـ أ.ف.پ: صدر حكم قاس بالسجن أربع سنوات على رئيس الحكومة الايطالية السابق سيلفيو برلسكوني أمس الأول، لإدانته بالتزوير الضريبي في قضية ميدياست، ثم خفض الى سنة بفضل عفو فوري. وأعلن محامو برلسكوني انهم سيتقدمون بطعن امام محكمة الاستئناف قبل التاسع او العاشر من نوفمبر، ما يعني تعليق تنفيذ الحكم. ورغم انه من المستبعد ان يقبع في السجن يوما واحدا، سارع برلسكوني الى التنديد «بهذه القسوة القضائية التي لا تحتمل».

وقال برلسكوني في حديث ضمن برنامج تبثه إحدى شبكاته الخاصة ايطاليا 1، «هذا حكم سياسي، لا يصدق ولا يحتمل. وهذا بالتأكيد حكم سياسي كما هي سياسية كل المحاكمات الملفقة ضدي». وعلى الفور خفضت عقوبة برلوسكوني الى سنة واحدة بموجب قانون للعفو يرقى الى 2006 وأصدرته في تلك الفترة حكومة يسارية لخفض الاكتظاظ في السجون. وإذا ما ثبت حكم الدرجة الأولى في الاستئناف، يمكن لبرلسكوني اللجوء الى محكمة التمييز، وهو لن يدخل السجن ايضا بانتظار حكم التمييز في هذه الحالة.

الا ان محكمة ميلانو بدت شديدة القسوة من خلال منعه ايضا من تسلم اي منصب في القطاع العام لمدة خمس سنوات، ولا تطبق هذه العقوبة لان الحكم النهائي لم يصدر بعد.

وحتى موعد انعقاد محكمة التمييز، يتاح للوقائع الوقت حتى تسقط بسبب التقادم. وربما في 2013 كما تقول وسائل الإعلام الايطالية.

وفي أسوأ الاحتمالات، اذا ما ثبتت العقوبة، لن يقبع برلسكوني في السجن على الأرجح بسبب سنه (76 عاما). وتجاوزت المحكمة طلبات النيابة انزال عقوبة السجن ثلاث سنوات وثمانية اشهر ببرلسكوني الذي اعتبرت المحكمة انه «ادار منظومة كبيرة للتزوير الضريبي». من جهة اخرى، حكم مع برلسكوني على ثلاثة اشخاص آخرين بدفع 10 ملايين يورو دفعة مسبقة لمصلحة الضرائب الايطالية. وكان احد عشر شخصا في الاجمال ملاحقين لكن الاحكام شملت اربعة فقط منهم برلسكوني. وبرئت ساحة الآخرين او استفادوا من العفو الصادر في 2006.

واتهم برلسكوني في قضية ميدياست بأنه ضخم عمدا اسعار حقوق بث الأفلام التي كانت تشتريها شركات وهمية يملكها، خلال اعادة بيعها في امبراطوريته السمعية البصرية «ميدياست». وقال المدعي العام فابيو دي باسكوالي في عرضه الاتهام في يونيو ان كلفة شراء الأفلام التي أعلنتها ميدياست «تضخمت» بقيمة 368 مليون دولار لفترة 1994 ـ 1998 فيما بلغت 40 مليون يورو بين 2001 و2003. وقال المدعي ان برلسكوني مؤسس ميدياست وصاحبها كان «يتربع على قمة شبكة القيادة في قطاع الحقوق التلفزيونية حتى 1998»، وطلب ايضا انزال عقوبة السجن ثلاث سنوات وأربعة أشهر بفيدل كونفالونييري رئيس ميدياست واليد اليمنى لبرلسكوني في اعماله. الا ان هذا الاخير قد برئ.

أرملة اللواء الحسن تحرج السفير الإيراني وترفض قبول تعازيه

صورة بثتها وسائل اعلام لارملة اللواء الحسن ترفض قبول تعازي السفير الايراني

عواصم ـ وكالات: أحرجت أرملة اللواء الراحل وسام الحسن آنا، السفير الايراني في بيروت غضنفر ركن ابادي، عندما رفضت قبول التعازي منه بمقتل زوجها.

وبث موقع زمان الوصل السوري المعارض صورة لأنا الحسن أرملة اللواء وهي تتجاهل السفير الايراني لدى انحنائه للسلام عليها وترفض مد يدها لمصافحته مما وضعه في موقف محرج.

وتؤكد الصورة موقف زوجة الحسن وقوى 14 آذار من اتهامهم الواضح والصريح للنظام السوري ـ الايراني وحلفائهما في لبنان وعلى رأسهم «حزب الله».

وعلق أحد السياسيين اللبنانيين ساخرا على الصورة: «حتى لو قبلت قدميها لن تنظر إليك أو تمد يدها لتصافحك يا أيها السفير، تبا لوقاحتكم». وكان اللواء الحسن شغل منصب رئيس شعبة المعلومات التابع للمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في لبنان، حيث تمكن خلال ترؤسه لشعبة المعلومات من توقيف ما يزيد على (30) شبكة للتعامل مع إسرائيل.

يضاف إلى ذلك إنجازاته المتعلقة بتوقيف جماعات مخلة بالأمن وصفت بالإرهابية، بالإضافة إلى كشف العديد من الجرائم التي تخص الشأن الداخلي اللبناني أهمها ملف الوزير السابق ميشال سماحة ومحاولته تفجير بيروت أمنيا وسياسيا.

السلطات الروسية تعتقل قادة المعارضة

متظاهرون يحملون صورا لقادة المعارضة الروسية أمس (رويترز)

موسكو ـ ا.ف.پ: اعتقلت السلطات الروسية امس عددا من قادة المعارضة، بينهم سيرغي اود التسوف واليكسي نافالاني، وذلك خلال تحرك لدعم ناشطين معتقلين في اطار تحقيق حول «التحضير لاضطرابات واسعة»، كما اعلن معارضون على تويتر.

واود التسوف الذي وجه اليه الاتهام في اطار هذا التحقيق كتب على صفحته على موقع تويتر «كنت اسير على الرصيف، واعتقلت بدون اي توضيح، أنا الان في حافلة» للشرطة. بدورها كتبت آنا فيدوتا المتحدثة باسم نافالاني على صفحتها على تويتر ان القيادي المعارض اعتقل ايضا أمس في موسكو. وكذلك ايضا فعل ايليا اياشين زعيم حركة سوليدارنوست المعارضة، اذ كتب على حسابه على تويتر انه اقتيد الى حافلة تابعة للشرطة حيث التقى بداخلها بنافالاني، وقد ارفق اياشين رسالته هذه بصورة لنافالاني، مشيرا الى انه جرى اقتيادهما الى مفوضية الشرطة.

شمعون لـ «الأنباء»: على جنبلاط الخروج من استرضاء «8 و14 آذار» واستقالة ميقاتي خاضعة لمزاجية «حزب الله» والسوري والإيراني

دوري شمعون

رأى رئيس حزب «الوطنيون الاحرار» النائب دوري شمعون انه من غير المستبعد ان يكون «حزب الله» ضالعا في اغتيال اللواء الشهيد وسام الحسن وذلك لاعتباره ان من يحرص على حماية المتهمين باغتيال الرئيس رفيق الحريري وبمحاولة اغتيال النائب بطرس حرب ويمنع تسليمهم للقضاء تحت جملة من العناوين الإلهية لا يمكن استبعاده كفرضية قوية في اغتيال اللواء الحسن، معتبرا بالتالي ان «حزب الله» الذي استثمر سلاحه وماله لتحقيق مصلحة النظام السوري والدولة الإيرانية على حساب الدولة اللبنانية، لا شيء يمنعه من تنفيذ الاغتيالات والتصفيات الجسدية لشخصيات سياسية وأمنية كبيرة، خصوصا عندما تكون الشخصية المستهدفة مصدر قلق لكل من النظام السوري والإيراني تماما كما كان عليه اللواء الحسن.

ولفت النائب شمعون في تصريح لـ «الأنباء» الى انه مهما استفحلت الاستخبارات السورية في لبنان فلا يمكن لها أن تنفذ عملية اغتيال بهذه الدقة دون مساعدة فريق لبناني متمرس اقله على مستوى المراقبة وتسجيل التفاصيل بعدد الدقائق والثواني بدءا من وصول اللواء الحسن الى مطار رفيق الحريري وصولا الى لحظة الضغط على زر التفجير، وما متفجرات سماحة واعترافاته سوى دليل قاطع على كيفية ادارة المخابرات السورية لنشاطها في لبنان سواء من خلال تلامذتها أو من خلال من هم أعلى مرتبة كشركائها في مشاريع الممانعة.

وأكد النائب شمعون أن «حزب الله» لن يسمح للرئيس نجيب ميقاتي بالاستقالة كما لن يسمح له حتى بالاعتكاف في منزله بدليل تراجع ميقاتي عن كلامه الذي أعلن فيه على اثر اغتيال اللواء الحسن انه «سيذهب إلى منزله ولن يعود إلى السراي»، مشيرا بالتالي الى ان «حزب الله» يعتبر استقالة الحكومة خطا احمر لا يمكن لميقاتي نفسه ان يتجاوزه، وذلك لأن «حزب الله» لن يجد رئيس حكومة يقدس سلاحه بمثل ما قدسه الرئيس ميقاتي، ولن يجد رئيس حكومة آخر يقدم الغطاء علنا للنظامين السوري والإيراني كما يقدمه الرئيس ميقاتي حيال تعدياتهما على السيادة اللبنانية، لذلك يعتبر النائب شمعون ان موضوع استقالة الرئيس ميقاتي غير خاضعة للاسباب الموجبة للاستقالة بقدر ما هي خاضعة لمزاجية «حزب الله» وحليفيه السوري والايراني.

واستدرك النائب شمعون مؤكدا انه مهما حاول «حزب الله» التمسك بالحكومة لمنع سقوطها، فإنه لا بد لميقاتي من أن يتجاوز المنظور لدى «حزب الله» ويستقيل من رئاسة الحكومة، وردا على سؤال ختم النائب شمعون متمنيا على النائب جنبلاط أن يعلن موقفا حاسما من مطلب استقالة الحكومة والخروج من سياسة استرضاء الفريقين «8 و14 آذار» ومن التلطي وراء موقفين مشروطين الأول «مع إبقاء الحكومة ولكن..» والثاني «مع استقالتها إنما بشرط...».

● بيروت ـ زينة طبارة